

الباب

الثاني

النظام القانوني للنزاعات الدولية في إطار التنظيم الدولي

وفيه ستة فصول

والفصل الأول : في إطار النزاع ونهائيته

والفصل الثاني : الفواعل التي تحكم سلوك المحاورين

والفصل الثالث : حماية ضحايا النزاع المسلح

والفصل الرابع : الفيود المفروضة على الغزال في البر والبحر والجو

والفصل الخامس : قانون الاحتلال الدولي

والفصل السادس : جرائم الحرب والعقاب عليها

obeikandi.com

لم يعد استخدام القوة جائزاً في عصر
التنظيم الدولي بعد ميثاق الأمم المتحدة كما
وضحنا. لذلك بذل الفقه الدولي جهداً واضحاً في
سبيل صياغة نظرية جديدة تحكم الحرب أو استخدام القوة
بشكل عام.

فما هي معالم هذه القواعد التي تحكم استخدام القوة في العلاقات الدولية؟
يقوم الفقه بالتمييز بين قانون الحرب وقانون الاحتلال الحربى. ليشمل الأول
القواعد التي تحكم سلوك المحاربين في الحرب، والثاني القواعد التي تحكم
العلاقات بين من يقوم منهم باحتلال أقاليم تابعة للآخر، لينظم العلاقات
المتبادلة بين الدولة المحتلة والإقليم المحتل، وليضع حقوقاً للسكان المدنيين
تحت الاحتلال الحربى في مواجهة سلطة الاحتلال.
ومن ناحية أخرى بدأ الفقه الدولي يولى اهتماماً واسعاً للطابع الإنسانى ويفرض
مجموعة من القواعد الواسعة التي تحمى ضحايا الحرب من الأسرى والجرحى
والمرضى.

وللإنصاف لا نستطيع أن نقول إن كافة هذه القواعد قد نتجت بعد قيام الأمم
المتحدة فالعديد منها له جذوره العميقة التي نتجت عن تعاليم الأديان
وأعراف الفروسية، إنما يكفى أن النظرية الحديثة في القانون الدولي .
قد أكدت هذه الأمور، وركزت اهتماماً واسعاً عليها، ولعل
تبع النشأة التاريخية لهذه القواعد يثبت صحة هذا
التحليل وسنبين ذلك من خلال دراستنا.

obbeikandi.com

قيام النزاع ونهايته

الفصل
الأول

obeikandi.com

الفصل الأول قيام النزاع ونهايته

ذكرنا أن النظرية التقليدية كانت تهتم بعنصر الإعلان حتى تقوم حالة الحرب تمثيلاً مع إعطاء دور كبير للإرادة في تقرير قيام الحرب أو عدم قيامها، وهذا هو نفس موقفها من مسألة إنهاء الحرب فدور الإرادة هو العنصر الأساسى الذى يحدد هذه المسائل .

ومع ذلك فقد ارتبط الإعلان عن الحرب بالقانون الإنسانى حتى لا يؤخذ الأشخاص على غرة ويفاجئون بالقتال، ومن ثم وجدنا نصاً فى قانون لاهاى يتطلب الإعلان لقيام الحرب، وإن كان هذا النص لم يحل دون الاختلاف حول ضرورة هذا الإعلان بين الفقهاء حتى الآن مع ملاحظة أن الفقه الحديث لا يعتبره شرطاً لوجود النزاع بالمعنى القانونى، فالنزاع يوجد إذا ما نشب صراع بين الدول، وتطبق قوانين النزاعات المسلحة وغير المسلحة بمجرد قيامه . أما الخلاف الآن فيتركز حول ما إذا كان يجوز لدولة ما فى حالة ما إذا وجد سبب قانونى لاستخدام القوة على نحو ما شرحنا من قبل، أن تبادر الدولة الأخرى بتوجيه القوة إليها أم أنه يجب عليها قبل ذلك أن تقوم بإعلان الحرب أو بأنها سوف تستخدم القوة فيها؟ . ذلك ما سنحاول الإجابة عليه الآن . وستكلم عن قيام النزاعات ووسائل وطرق انتهائها .

أولاً - قيام النزاع المسلح ،

لم يعد الفقه الدولى يجهز توجيه أعمال عسكرية إلى أى طرف من قبل طرف آخر قبل محاولة حسم ذلك بالطرق السلمية وهى المفاوضات أو الوساطة

أو التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى المحاكم الدولية أو المنظمات الإقليمية (راجع المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة).

ويمثل ذلك التزاماً أساسياً على الأطراف الدولية الآن. بل إنه إذا لم تجد هذه المحاولات في الوصول إلى حل للنزاع، يجب عرض الأمر على الأمم المتحدة التي خولت اختصاصات واسعة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية سواء عن طريق الجمعية العامة أم مجلس الأمن^(١).

أما إذا كانت الدولة في موقف قانوني يتطلب استخدام القوة، فإن عليها أن تبادر إلى إخطار الطرف الآخر بذلك. «فلا يوجد خرق للقانون الدولي أكبر من أن تبدأ دولة أعمال قتال ضد دولة أخرى أو في أن تعلن حرباً ضدها في زمن السلم بدون نزاع سابق. وبدون محاولات لفض هذا النزاع بالطرق السلمية»^(٢).

ولقد كان موقف الفقه التقليدي الغالب مع هذا الاتجاه، فقد ذهب جروسوس إلى ضرورة إعلان الحرب قبل قيامها، وأيده في هذا الرأي معظم الآباء المؤسسون للقانون الدولي مثل فاتيل، بلنتشلي، فوري، هفتر وغيرهم^(٣).

ورغم أن الفقه الانجلوسكوني كان يعترف بوجود الحرب قبل إعلانها بمجرد وجود الاشتباكات العسكرية بين الطرفين، إلا أنه كان متفقاً على عدم جواز البدء بالقتال قبل الإعلان أو بدون وجود نزاع ومحاولة لفضه بالطرق السلمية.

أما الفقه الفرنسي فقد كان دائماً مع ضرورة وجود الإعلان.

وقد تأيد هذا الاتجاه بنص المادة الأولى من اتفاقية لاهاي الثالثة التي جاءت تقول بأن «القوى المتعاقدة تعترف بأن القتال بينها لا ينبغي أن يقوم قبل توجيه إنذار

(١) راجع تفاصيل واسعة عن منهج التسوية السلمية للنزاعات في مؤلفنا المنظمات الدولية، المرجع السابق ص ٢١٢.

(٢) أوبنهايم، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، المرجع السابق ص ٢٩١.

(٣) Eaglaton The Form and Function of Declration of war, A.J. I. L. 1938, p. 19.

مسبق وصریح يتخذ إما شكل الإعلان عن الحرب مع إعطاء الأسباب أو احتجاج ينطوى على مطالب الدولة التي يتوقف على إجابتها قيام الحرب^(١).

وقد أوجبت هذه الاتفاقية، إلى جانب الإعلان إلى الدولة المتحاربة، إعلان الدول المحايدة أيضاً بحالة الحرب، وبعدم بدء القتال إلا بعد مضي فترة مناسبة. وقد جرى العمل الدولي على احترام هذه القاعدة بعد إبرام اتفاقية لاهاي وخلال الحرب العالمية الأولى، ولم يشذ عنها سوى القليل من الدول.

ولكن تطور الأسلحة بعد الحرب العالمية الثانية يشكك في مدى إمكان اتباع قاعدة ضرورة الإعلان عن الحرب نظراً لأهمية عنصر المفاجأة في الحروب الحديثة، فالضربة الأولى تعطى للخصم تفوقاً كبيراً، وقد تشل قدرة خصمه على المقاومة. وقد رأينا ذلك بوضوح خلال حرب ١٩٦٧م حيث شلت إسرائيل بضربتها المفاجئة القيادة المصرية، ونفس الشيء حدث من جانب مصر لإسرائيل عام ١٩٧٣م^(٢).

ولم تحدث إدانة للموقف الإسرائيلي أو العربي في حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣ للقيام بالحرب دون إنذار، ولا يؤثر على ذلك أن الحرب معلنة بينهما منذ عام ١٩٤٨م، ذلك أن القواعد الدولية تقض بضرورة الإنذار قبل العمليات الحربية. كما أن هناك اتفاقات هدنة تمنع الحرب بين الطرفين، مما قد يثير الشك في مدى القيمة القانونية لهذه القاعدة الآن.

على أننا يجب أن نفرق بين وضعين، الوضع الأول اشتراط الإعلان لبدء الحرب، وهذه قاعدة قانونية حتى الآن، ويعتبر بدء الحرب قبل ذلك الإجراء مخالفاً للقانون ومستوجباً العقاب^(١).

(1) The contracting powers recognize that hostilities between them must not commence without a previous and unequivocal warning which shall take the form either a declaration of war giving reasons, or of an Ultimatum with a conditional declaration of war.

(2) Garner, International Law and the World war, London 1920, P 40 International Law, Stevensen London 1368, II, P 91.

(١) من بين المخالفات التي حوكم بسببها قادة المحور في محاكمات نورمبرج وطوكيو، عدم احترام هذه القاعدة.

والوضع الثاني هو قيام النزاع أو ترتيب آثار الحرب . ولا شك أن ذلك يتوافر بمجرد البدء في عمليات قتالية، بصرف النظر عن إرادة الأطراف الآن .

ضرورة إعلان الحرب في الشريعة الإسلامية :

يتفق جمهور الفقهاء على تحريم القتال على غرة، ويشترطون أن يسبقه توجيه تنبيه أو إنذار إلى العدو، هذا على فرض توافر مسوغات القتال التي ذكرناها من قبل، بل إن الدعوة والمسالمة ضرورية إذا كانت الحرب لنشر الدعوة وتحقيق حرية العقيدة، حيث لا يجوز بدء قتال بدونها، وأخيراً لا محل لاشتراط الإنذار في الحروب التأديبية أو الدفاعية المحضة^(١).

ولا يختلف الشرع الإسلامي عما هو مقرر في دساتير الدول الحديثة من أن ولي الأمر هو المختص بإعلان الحرب حسبما تقتضى مصلحة الأمة، ويظهر له ذلك من مشاوره أهل الرأي والاختصاص في قضايا الحرب ونواحي السياسة العسكرية التي أرشد إليها القرآن الكريم وبيتها سيرة الرسول ﷺ وتلاءمت مع أحكام السياسة الشرعية العادلة، ومصدر هذا الحق لولاية الأمور راجع إلى أن إمامتهم نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا.

(١) أيدت السنة النبوية الفعلية هذه القاعدة، وسار عليها كذلك الخلفاء وقوادهم مثل : خالد بن الوليد في كل

فتوحاته، وعمرو بن العاص وسعد بن أبي وقاص .

ويحكى أن القائد قتيبة الأموي عندما دخل سمرقند من أعمال أوزبكستان في آسيا الصغرى (إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)، دخلها بدون إنذار لأهلها وأسكن المسلمين فيها على غدر، فأرسل أهل المدينة وفداً إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز شكاه من تصرفات قائده، فكتب الخليفة إلى عامله يأمره بأن ينصب لهم قاضياً ينظر في أمرهم، فنصب الوالي لهم «جميع بن حاضر الباجي» فحكم هذا بإخراج المسلمين على أن يتأبدوا أهل سمرقند على سواء، فكره هؤلاء الحرب، وأقروا المسلمين، فأقاموا بين أظهرهم .

راجع البلاذري، فتوح البلدان، طبعة القاهرة ١٩٥٩م ص ٤١١ .

ويجد أساس هذا الحكم في قوله - تعالى - : ﴿وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ...﴾ الآية . والإنذار في الحرب الدينية مرادف للدعوة إلى الإسلام على ذلك، فهذه الدعوة واجبة صبحى محمصانى، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، المرجع السابق ص ٢٠٦ .

وتبدأ الحرب في الإسلام بإحدى هذه الطرق الثلاث: إما توجيه أعمال القتال مباشرة إذا كانت حالة الحرب قائمة مع العدو أو كان هناك عهد ونقضه العدو، وإما بإعلان الحرب والنبذ وذلك إذا كان العدو مقيماً بأرض المسلمين بعهد فنقضه دون تجسس أو قتل أو فساد، فينبذ إليه عهده ويبلغ المأمّن تحرزاً من الغدر والخيانة، وإما بإبلاغ الدعوة الإسلامية أو الإنذار بالحرب وذلك يعني إبلاغ الدعوة الإسلامية وتخيير العدو بين الإسلام أو العهد أو القتال^(١).

الآثار التي تترتب على قيام النزاع المسلح:

من المسلم به الآن أن قيام النزاع المسلح بين دولتين، لا ينهي كافة الروابط القانونية بينهما، فحالة الحرب ليس معناها الفوضى، وإنما هناك قوانين تنظم الروابط بين المتحاربين، وبين المحايدين. وسنذكر الآن أهم الآثار التي تترتب على قيام حالة الحرب في النظرية التقليدية وكيف تطورت في عصر التنظيم الدولي بين المحاربين.

(١) قطع العلاقات الدبلوماسية:

يترتب على قيام النزاعات المسلحة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين المتحاربين ذلك إن لم تكن قد انقطعت بالفعل قبل قيامها. وتستدعى البعثات الدبلوماسية لمغادرة إقليم الدولة. ومن المقرر حصولها على فترة مناسبة للقيام بالمغادرة، ولا ترفع عنها الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

وتقوم دولة أخرى في العادة برعاية شؤون هذه الدولة طوال فترة النزاع بما في ذلك حماية المقر، والوثائق. بل يمكن استبقاء أحد أعضاء البعثة للقيام بهذه المهمة إذا أذنت له الحكومة المحلية.

(١) يراجع د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص ١٤٨، وما بعدها.

وتسرى هذه الأحكام كذلك على التمثيل القنصلى الذى يقطع ويترك رعايته إما إلى موظف قنصلى، أو بعثة قنصلية لدولة أخرى.

وفى الشريعة الإسلامية : فإن الإسلام يعتبر الرسل والسفراء والمبعوثين الدبلوماسيين مستأمنين فى بلاد الإسلام، ويجب إبعاد المستأمنين إذا كان فى وجودهم ضرر للدولة الإسلامية، وقيام الحرب بين الدولة الإسلامية وغيرها فيه مظنة هذا الضرر إذ يمكن أن يقوم الدبلوماسى بنقل الأخبار الهامة إلى دولته ويعمل جاسوساً لحسابها، ولذا ينبذ فى هذه الحالة لهؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين، ويبعدون من بلاد المسلمين درءاً لمفاسدهم. وذلك إعمالاً لقوله - تعالى - :

﴿وَمَا تَخَافْنَ مِنْ قومٍ خِيَانَةٌ فَاَبْذُلْهُمَ عَلَى سَوَاءٍ﴾ (١).

(٢) أثر الحرب على المعاهدات :

كانت النظرية التقليدية تقضى بانتهاء كافة المعاهدات المبرمة بين المتحاربين. ولكن ذلك تغير الآن، وصار الفقه يميز بين أنواع المعاهدات :

(أ) فالمعاهدات السياسية، وخاصة معاهدات الصداقة والتعاون أو الأحلاف تقضى عليها الحرب.

(ب) أما المعاهدات التى تبرم بهدف تنظيم حالة الحرب، كاتفاقيات جنيف مثلاً، أو الاتفاقيات التى يقصد بها تحييد بعض مناطق أقاليم المتحاربين فإنها تبدأ الدخول فى التنفيذ.

(ج) والاتفاقيات التى يقصد بها وضع تنظيمات دائمة بين الطرفين كاتفاقيات الحدود، والاتفاقيات المرتبة لحقوق إقليمية، فإن الحرب لا تؤثر عليها.

(١) الأنفال : ٥٨ .

(د) الأثر الذي يترتب بالنسبة للاتفاقيات الأخرى هو وقفها حتى انتهاء حالة الحرب، ويمكن أن تخضع لبعض التغييرات نتيجة الحرب.

وفي الشريعة الإسلامية : فإن فقهاء الإسلام يقررون انقضاء معاهدات الأمان مطلقا إذا ما قاتل المعاهدون المسلمين، أو ظاهروا ليهم عدواً آخر، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ والمسلمون مع أهل مكة، فلقد استمر العهد بينهم قائماً حتى نقضت، وعندما حدث ذلك غزاهم رسول الله ﷺ وقام بفتح مكة^(١).

لكن إذا لم تنقض معاهدة الأمان من غير المسلمين، فمن الواجب على المسلمين أن يظلوا على عهدهم وهو قول الله - تعالى - :

﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٢)، ويظل التبادل مشروعاً بين دار الإسلام ودار الحرب بشرط ألا يكون ذلك على حساب المسلمين، وذلك لأن مثل هذه المعاهدات لا صلة لها أساساً بالمتحاربين^(٣).

(٢) الوضع القانوني لمواطني الدول المتحاربة :

أ - مغادرة الأعداء لإقليم الدولة :

تؤثر الحرب - بدون شك - على رعايا الدول المحاربة الذين قد يوجدون على إقليم الدولة المتحاربة معها. وقد كانت القاعدة السائدة في الماضي، أن هؤلاء يعتبرون من قبل أسرى الحرب، وبالتالي يمكن للدولة أن تعتقلهم وأن تطبق عليهم الإجراءات الوقائية المطلوبة. لذلك وجدنا العديد من الدول تبرم إتفاقيات القصد منها السماح لرعايا كل منها لدى الأخرى بالرحيل من إقليمها عند قيام الحرب خلال فترة معقولة^(٤).

(١) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص ٣٩٩.

(٢) التوبة : ٧.

(٣) د. وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص ٣٩٩، ٤٠٠.

(4) Garner, International Law and world war, 1920, P. 40.

أما الآن. فإن غالبية الفقه يقرر أن تلك هي القاعدة العامة التي يؤكدتها العرف الدولي. فإذا قام نزاع مسلح بين دولتين، فينبغي السماح للرعايا بمغادرة الإقليم خلال مدة معينة. ويستثنى من ذلك من يكون من هؤلاء الرعايا من العسكريين سواء العاملين أم الاحتياطيين، فإنه يجوز للدولة أسرهم على أساس حق البقاء، والذي يبرر للمتحاربين أن يمتنعوا عن إمداد بعضهم البعض بمصادر تزيد قوتهم على الاعتداء أو الدفاع^(١).

وفي كل الأحوال ففي حالة إقامة الأعداء بإقليم الدولة، فإنهم يخضعون للعديد من القيود، من بينها عدم مغادرة منطقة معينة مثلاً، وهم يلتزمون دائماً بعدم مساعدة دولهم أو الانضمام إلى قواتها المسلحة، إذا ما تمكنت من احتلال هذا الإقليم، وإلا فإنه يمكن أن يتعرضوا للعقاب على أساس جريمة الخيانة في مثل هذه الأحوال.

ب - تنظيم اتفاقية جنيف لمركز رعايا الدول الأعداء :

نظمت اتفاقية جنيف المبرمة في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب هذه القضية، فجعلت وضع رعايا الدولة المحاربة الإجباري في معسكرات أو التحديد الجبري لإقامتهم، في حالات الضرورة فحسب، ويكون ذلك في الحالات التي يخشى منها على أمن الدولة الموجودين فيها (المادة ٤٢)، وأوجب أن يتم ذلك تحت رقابة قضائية أو إدارية دورية (المادة ٤٣). ويحتفظ هؤلاء بكامل أهليتهم المدنية. ويمارسون كافة الحقوق والحريات المترتبة عليها، وفيما عدا ذلك فهم يمارسون حياتهم في الدولة بشكل طبيعي.

(١) سمحت بريطانيا للرعايا الألمان خلال الحرب العالمية الأولى بمغادرة إقليمها خلال فترة معينة، وهو ما فعلته معهم أيضاً بعد إعلان قيام الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك وجدنا العديد من الدول - من بينها ألمانيا - تجبر رعايا الأعداء على الاستمرار في الإقامة لديها.

العلاقات التجارية مع الأعداء :

قبل الحرب العالمية الأولى ، اتجه معظم الفقه الانجلوسكسونى إلى القول بأن هناك قاعدة عرفية تمنع التعامل التجارى مع رعايا الدول المعادية . وعلى خلاف ذلك كان الفقه الفرنسى ينكر وجود قاعدة تفرض هذا المنع ، وإن أعطى للدول المعنية الحق فى أن تتخذ تدابير لتمنع فعليا هذه التجارة . ولا نعتقد أن هناك farkا كبيرا بين الاتجاهين .

أما بعد الحرب العالمية الأولى ، وحتى الآن ، فقد استقرت قاعدة الحظر الكامل للتبادل التجارى مع رعاية الدول المعادية ، أو حتى مع الأشخاص الذين يقيمون على أقاليم هذه الدول ، ولو لم يكونوا من رعاياهم^(١) . وقد وضعت هذه التشريعات استثناءات قليلة على هذه القاعدة تستند إلى ضرورات قيام النظام الدولى ، والاعتبارات الإنسانية ، أو الاعتبارات الملائمة ، أو الحرص على إدارة مصالح المواطنين .

النظام الذى يحكم أموال الأعداء :

لعله مما يدعو للأسف أن مجتمعنا الدولى قد ألغى قاعدة كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى تقضى باحترام أموال الأعداء . وقد بدأ الخروج على هذه القاعدة أثناء الحرب العالمية الأولى . وبعدها .

ففى الحرب العالمية الأولى ، وجدنا الدول الرئيسية المتحاربة ، تقوم بتصفية وبيع أموال الرعايا الأعداء .

فعلى سبيل المثال نجد أن اتفاقيات السلام المبرمة عام ١٩٤٧ قد أعطت الحق للدول المنتصرة فى أن تستولى وتحتجز وتصفى أملاك الأعداء ، وأن

(١) راجع شارل روسو ، القانون الدولى العام ، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٣٤١ وهو يشير فى ذلك إلى العديد من القوانين الصادرة فى فرنسا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية والتي فرضت . هذا الخطر أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية .

تخصصها للوفاء بحقوق دول الحلفاء ومواطنيهم بما في ذلك الديون. وأن وضعت هذه الاتفاقيات استثناءات على هذه الأحكام تتصل بحماية أموال الدبلوماسيين الموجودين على أقاليم الحلفاء، وحقوق الملكية الأدبية والفنية. ومقار العبادة^(١).

وفي الشريعة الإسلامية فإن المستأمنين من رعايا العدو في بلاد الإسلام لا يتأثرون بنشوب الحرب، إلا أن يشعر المسلمون منهم بالخيانة وبأمارات تدل على ذلك ففي هذه الحالة يتم إبعادهم من إقليم الدولة الإسلامية أو نبذ العهد القديم وبذا يتبين أن حق النبذ أو الإبعاد مقيد بخوف الخيانة من رعايا العدو.

وأما بالنسبة لأموال العدو في بلاد المسلمين فإنها لا تتأثر أيضا بقيام النزاع لأنها مصنونة بحكم الأمان وللمستأمن مطلق التصرف والانتفاع بهذا المال، ومن أتلفه له فعليه ضمانه. ويبقى مال المستأمن على ملكه ولو عاد إلى دار الحرب ونوى الاستيطان في بلاده، لأن الأمان ثبت للمال لمعنى وجد فيه وهو إدخاله معه، وإذا مات المستأمن أو قتل في دار الإسلام أو في دار الحرب فماله وديته لورثته وقد نقل الطبري الإجماع في ذلك.

ثانيا - انتهاء النزاع المسلح :

كان الفقه الدولي ينظر إلى الحرب على أساس أنها حالة عارضة وشاذة تحدث بين الدول لخلافات بينها، ومن ثم فمن الطبيعي أن تتوقف في يوم من الأيام. ولعل الأسلحة الحديثة مع المدى التكنولوجي الضخم الذي صارت عليه، قد جعلت المدة التي يمكن أن يستمر القتال الفعلي بين الجيوش فيها قصيرة، وإلا لنتطور الأمر إلى حرب عالمية تشمل كل الدول، وإلى حرب شاملة تصيب كل كيان

(١) يراجع وهبة الزحيلي وآثار الحرب ص ٥٠٩، ٥١٠.

الدول المتحاربة ، ذلك حتى مع افتراض تجنب استخدام السلاح الذرى الذى لاشك يعجل بانتهاء الحرب .

ويعرف القانون الدولى توقيف القتال لأسباب مؤقتة ، والهدنة التى توقف العداء بين المحاربين إلى أجل ، كما أن العمل الدولى استحدث الفصل بين القوات .

وإلى جانب ذلك يعرف القانون الدولى أسبابا عامة لانتهاء القتال هى استسلام العدو غير المشروط ، اتفاقية السلم ، توقف الأعمال العدائية بين المحاربين فعليا .
وسنبحث فى البداية وسائل توقف القتال بدون وضع نهاية كامل له ، ثم نبحث بعد ذلك أسباب انتهاء الحرب .

أسباب توقف القتال :

يوجد أكثر من صورة قد يتوقف القتال فيها بين الأطراف بدون الإنهاء الكامل له ، هى :

(أ) الهدنة ، armistice

الهدنة : هى اتفاق بين حكومات الدول المتحاربة على وقف القتال بينها خلال فترة معينة .

والهدنة بهذا الوصف من الاتفاقات العسكرية سواء من حيث طريق الانعقاد ، أو من حيث الموضوعات التى تنظمها : فالذى يقوم بإبرامها فى العادة ، القادة العسكريون ، كما أنها لا تستهدف سوى وقف القتال .

ومع ذلك نلاحظ فى التطورات الحديثة وجود نصوص ذات طبيعة سياسية فى اتفاقات الهدنة ، تتصل بالمساهمة فى إنهاء النزاع العسكرى نفسه . لذلك نجدها لاتتعد إلا بواسطة قادة الجيوش المخولين بالتصرف من قبل السلطات السياسية فى الدولة^(١) .

(١) بول ريتز ، القانون الدولى العام ، المرجع السابق ص ٣١٠ .

أثر الهدنة ،

الأصل أن الهدنة لا تنهى القتال، وإنما توقفه فقط. للأجل المقرر في الاتفاق، لذلك لا يجوز للدولة مباشرة أى عمل من الأعمال الحربية خلال فترة الهدنة.

ويجوز للدول خلال فترة الهدنة الاستمرار فى الاستعداد للقتال بحيازة أسلحة جديدة، أو تدريب قواتها، إلى غير ذلك من الوسائل.

إنما هل يجوز للدولة أن تزيد من حجم قواتها العسكرية على الخطوط الأمامية؟ هناك خلاف فى رأى، فالبعض يجيز، والبعض يمنع على أساس أن هذه الزيادة تعتبر تغييراً فى الحالة كان للطرف الآخر أن يمنعها لو كانت الحرب مستمرة. وكثيراً ما تتعرض اتفاقات الهدنة أو وقف القتال لهذه المسألة، فتمنع الأطراف من التغيير^(١).

وتبقى الهدنة على حقوق وواجبات المحاربين، إذ أن حالة الحرب لا تنتهى بها. ومع ذلك فإن التطورات الحديثة قد غيرت من هذه الأحكام، إذ وجدنا اتفاقيات للهدنة تتعقد بدون تحديد أجل معين، كما نرى بعضها يحرم على الأطراف اللجوء إلى استخدام القوة مرة ثانية بين الأطراف. وهنا تخرج الهدنة عن وضعها الأساسى. كاتفاق عسكري وتصبح اتفاقاً سياسياً.

نقض الهدنة،

الهدنة كاتفاق دولى تلزم الأطراف بوقف القتال، وتترتب المسؤولية الدولية على مخالفة هذا الالتزام.

وقد نظمت اتفاقات لاهأى هذه المسألة. فميزت بين الخرق الجسيم للهدنة والخرق اليسير، وأجازت للطرف الثانى التحلل منها فى الحالة الأولى فقط وحظرت ذلك عليه فى الحالة الثانية.

(١) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي، المرجع السابق ص ٧٨٦.

ولكن هل يجوز استئناف القتال قبل إعلان التحلل من أحكام الهدنة؟ هذا ما اختلف الرأى حوله إذ رأى جانب كبير من الفقه التقييد بضرورة الإعلان، بينما أجاز البعض الآخر للمضرور أن يستأنف القتال بمجرد نقض الهدنة.

انتهاء الهدنة:

تنتهى الهدنة بانتهاء الأجل المحدد لها. ولكن تثار صعوبة فى الحالات التى لا يحدد للهدنة فيها أجل. والراجع أنه لأى من الأطراف فى هذه الحالة أن ينهيا بشرط إعلان الطرف الآخر بذلك^(١).

(ب) توقف القتال لأسباب وقتية:

يعرف العمل الدولى العديد من الأسباب التى قد تستدعى التوقف الفعلى للقتال، بالاتفاق بين الأطراف، دون الإنهاء الكامل له.

- من ذلك مثلا توقف القتال لأسباب إنسانية كقتل جرحى الحرب، أو مرضاهم إلى مكان آخر.

- أو توقف القتال بسبب ضرورات ملجئة كحاجة الطرفين إلى الراحة من متاعب الحرب المستمرة وهكذا. المهم أن يتفق الطرفان على توقيف القتال. ويلتزم الأطراف هنا بتنفيذ ما يتفقون عليه بحسن نية، وألا يحاولوا الخديعة. فلا يجوز لهم أن يحصلوا على مواقع أفضل، أو يحركوا قواتهم إلى الأمام مثلا.

(١) جدير بالذكر أن إسرائيل خالفت فى العديد من المرات نصوص اتفاقيات الهدنة بينها وبين الدول العربية، وقد أعلنت عقب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦م ضم سيناء وقطاع غزة لإسرائيل، كما أعلن رئيس وزرائها فى ذلك الحين، أن الهدنة مع مصر قد ماتت ودفنت.

وإلى جانب هذا التوقف الاتفاقي . أعطى ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق في أن «يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم»^(١) . وتستهدف هذه التدابير المؤقتة - على ذلك - منع تفاقم الموقف دون أن تؤثر على مراكز الخصوم .

وتتعدد صور هذه التدابير، فقد يأمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، على نحو ما رأينا في القرار رقم ٣٣٨ الصادر عام ١٩٧٣م في مشكلة الشرق الأوسط، حيث دعا المجلس الأطراف إلى وقف كل الأعمال القتالية وقد يكون أمراً بانسحاب قوات أجنبية في إحدى مناطق النزاع . وقد يحظر على الدول إدخال مواد حربية في منطقة نزاع . . . إلخ .

(ج) الفصل بين القوات : تطبيقه في منطقة الشرق الأوسط :

ويمكن أن ندخل في هذا القبيل الأمر بالفصل بين القوات المتحاربة على نحو ما تحقق في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م بين الدول العربية وإسرائيل ، فقد أقر مجلس الأمن في القرارين رقمي ٣٣٩ ، ٣٤٠ مبدأ وجود قوات دولية لحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وجعل من بين اختصاصها تحقيق الفصل بين القوات المتحاربة . ويعتبر هذا الفصل من قبيل التدابير العسكرية الوقائية التي تحدث في ميدان القتال لأغراض إنسانية ، وقد يتفق عليها الأطراف ، ويمكن أن يأمر بها مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

وقد تم الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في أعقاب حرب السادس من أكتوبر بمقتضى قرار من مجلس الأمن كما ذكرنا ، كما وضعت التفصيلات من جانب الأطراف وبتوسط الدول الكبرى ، وتحت إشراف

(١) المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

مجلس الأمن، وتم إبرام اتفاقية حول هذه الأسس وقع عليها الأطراف المتحاربة عن طريق ممثليهم العسكريين.

ومن المسلم به أن الخطوط التي حددت في هذه الاتفاقية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، ليست حدوداً من أي نوع، وإنما هي خطوط اتخذت في نطاق تدابير القصد منها إعادة تنظيم القوات المتحاربة بما يكفل عدم وضعها في حالة تأهب دائم وتمهيداً لإقرار اتفاقية الصلح المنهية للنزاع بينهما.

أسباب انتهاء النزاع المسلح

١ - التسلم بدون قيد ولا شرط :

ترجع بداية هذه الفكرة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد عرض رئيس الوزراء البريطاني - تشرشل - على مجلس العموم في ٢٢ فبراير عام ١٩٤٤ نظرية التسليم غير المرتبط بشرط، أو التسليم بدون قيد ولا شرط^(١)، وهو ما لم يكن معروفاً من قبل .

ويعنى ذلك أن القوى المنتصرة تطلق يدها في نهاية أعمال القتال ولا تكون مقيدة بأي تعهد يتصل بالنظام القانوني تجاه ألمانيا وحلفائها فيما عدا القيود الأدبية والأخلاقية للدول المتمدنة .

وتطبيقاً لذلك، فإن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لم تبرم اتفاقات ذات طابع تعاقدى مثل تلك الخاصة بالهدنة أو بالتسليم العادي وإنما اتبعت إجراء على أساسه انضمت الدول المنتصرة بإرادتها المنفردة إلى شروط وضعتها الأمم المتحدة .

وقد أكمل ذلك بتصريح برلين الصادر في يونيو عام ١٩٤٥ والخاص بتولى القوى الأربع الكبرى المتحالفة عملية الحكم والإدارة . وكافة الصلاحيات المقررة للحكومة الألمانية . وذلك بسبب غياب السلطة في ألمانيا، بل تولت هذه القوة إدارة الشؤون المحلية في ألمانيا، من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للاحتلال، وكذلك للتحضير للنظام السياسي الجديد في ألمانيا .

الفرق بين هذا النظام ونظام التسليم التقليدي :

ويختلف هذا النظام عن نظام التسليم الذي كان مقرراً قبل الحرب الثانية، إذ كان يلزم لتوافره وجود اتفاق بين الأطراف، شفويًا أم كتابةً على التسليم، إذ أن استسلام فرقة محاربة أو أحد الجنود، لم يكن يعد تسليمًا بالمعنى الصحيح،

(1) Capitulations Inconditionnelle.

بل كان يعد بالمفهوم التقليدي اتفاقاً عسكرياً، وكان يلزم أن يقرر الأوضاع التفصيلية الخاصة بكيفية تطبيقه، وإلا كان باطلاً. والهدف من الاتفاق على التسليم هو تجنب صراع ميثوس من نتيجه، ومقاومة لا تؤدي إلا إلى مزيد من فقد الأنفس والأموال، وذلك من جانب القوى المنهزمة. لذلك مهما كانت النتائج غير المباشرة للتسليم، فإن نتائجها المباشرة لا تؤثر على الحرب الدائرة ككل، وإنما في الدائرة التي تم الاستسلام فيها. وبخصوص القوة المستسلمة أساساً. هذا بالطبع إذا لم يكن التسليم قد شمل القوة المحاربة جميعها، كما حدث في الحرب التي دارت بين باكستان والهند عام ١٩٧٢، حيث استسلمت القوات الباكستانية للقوات الهندية بناء على اتفاق عسكري وقعه قادة الجيشان وحققته الهند بقوة هدفها من الحرب، بإقامة دولة جديدة هي بنجلاديش.

آثار التسليم:

الأثر الرئيسي للتسليم هو أنه يتم بمقتضاه احتجاز القوة المحاربة كأسرى حرب، وكذلك كافة المعدات التي تكون بحوزتها في ذلك الوقت. وعلى ذلك لا يوجد ما يمنع القوة التي تخشى التسليم من تحطيم معداتها الحربية، وكل ما يمكن أن يفيد العدو عسكرياً، بل إن القائد يستطيع أن يفعل ذلك أثناء المفاوضات الخاصة بالتسليم، ولكن بعد التوقيع على الاتفاق على التسليم فإن ذلك لا يكون جائزاً، وإذا ما حدث، فإنه يعد من قبيل الخديعة، وهي جريمة حرب يمكن العقاب عليها من قبل المتصر.

ويجب تنفيذ أية شروط ترد باتفاق التسليم وفقاً لقواعد الشرف والنبل العسكري.

هذا ولا تأثير للاستسلام الجزئي على انتهاء الحرب في مجملها، فقد تستمر مع ذلك في مناطق أخرى.

ونلاحظ أنه لما كان التسليم يعد اتفاقاً عسكرياً - فإن المختص بإبرامه هم قادة الجيوش، لذلك إذا ما أبرمه ضباط غير مسئولين، فإنه يمكن للقائد أن ينقضه. على أن اختصاصات القائد فى وضع الشروط التفصيلية للتسليم ليست مطلقة، بل يجب أن تتفق عليها القوات التابعة له، ويمكن لضباطه العظام أن يخالفوا الشروط التى لم يأخذ رأيهم فيها.

ويعرف القانون الدولى أيضاً التسليم البسيط Capitulation، ويكون برفع الراية البيضاء من جانب القوة، وهنا يجب وقف إطلاق النار من جانب القوة الأخرى، ولا يعقد اتفاق تفصيلى فى هذه الحالة، ولكن إذا استمر أعضاء القوة فى إطلاق النيران رغم رفعهم الراية البيضاء، فإنه يحل قتلهم ولا يتمتعون بأية حماية. وطبعى أنهم يأخذون كأسرى حرب فى هذه الحالة^(١).

٢ - معاهدات السلام^(٢)؛

تعتبر معاهدات السلام الصورة الأساسية التى تنتهى بها الحرب، وهى تختلف عن الصور الأخرى فى أنها تفترض موافقة الطرفين، المنتصر والمهزوم على إنهاء الحرب. وتسبقها دائماً ما يعرف بمقدمات السلام، كما تترتب عليها العديد من الآثار التى سنبحثها فيما يلى:

◆ مقدمات السلام:

بالرغم من أن الأطراف المتحاربة قد تكون مستعدة وراغبة فى إنهاء الحرب، إلا أنهم قد لا يكون باستطاعتهم أن يضعوا كل شروط الانتهاء فوراً، لأسباب سياسية أو عسكرية مختلفة، وهنا نجد أن الأطراف يوقفون أعمال القتال بينهم بناء

(١) راجع بشكل عام :

Sibert. L'armistice dans La droit des gens, R. G. D. I, 1933, P. 654, Monaco, Les conventions entre belligerents. RCAD, II 1949, II, 277.

Treaty of peace. (٢)

على اتفاقية تسبق معاهدة السلام نفسها. تسمى مقدمات السلام أو التحضير للسلام^(١). وتبرم بعدها بفترة تطول أو تقصر اتفاقية السلام نفسها.

وواضح أن مثل هذه الاتفاقيات، تعتبر في حد ذاتها معاهدات بين الأطراف تتضمن الشروط الأساسية للسلام، لذا لها نفس قوة إلزام اتفاقيات السلام وتخضع لكل القواعد القانونية الدولية التي تسرى على المعاهدات بشكل عام^(٢).

متى تبدأ حالة السلم :

تبدأ حالة السلم بين الأطراف المتنازعة منذ تاريخ توقيعهم على الاتفاقية ما لم يحددوا تاريخاً آخر وتعتبر الاتفاقية غير المصدق عليها منشئة لحالة هدنة بين الأطراف. ومن ثم فإنه ما لم يتم التصديق النهائي عليها، فإن الأعمال القتالية قد تبدأ في أى وقت.

أثار معاهدة السلام :

الأثر العام والأساسي الذي يترتب على معاهدة السلام، هو استعادة حالة السلام بين الأطراف المتحاربة، بمعنى أن كل الحقوق والواجبات التي يقرها القانون الدولي للدول في حالة السلم، تعود إلى حالتها بين المتنازعين.

ويترتب على ذلك ما يلي :

- ١ - إن كافة التصرفات التي كان يبررها قانون الحرب، تعتبر غير مشروعة، فعلى سبيل المثال لا يجوز أسر السفن، ولا احتلال الأراضي، ولا الهجوم على القوات المسلحة. وإذا ما تجاهلت قوات أحد الطرفين أو كانت تجهل إبرام اتفاقية السلام. وارتكبت شيئاً من هذه الأفعال، فإن ماأخذ يجب أن يرد، ويجب أيضاً دفع تعويضات عن هذه الأفعال.

(١) Preliminaries of Peace.

(٢) عادة ما تبرم اتفاقيات السلام في مكان غير المكان الذي وضعت فيه مقدمات السلام، وإن كان ذلك ليس ضرورياً. راجع أرنهايم، القانون الدولي المرجع السابق ص ٦٠٨.

٢ - إن كل الآثار التي تترتب على الحرب مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، وانتهاء بعض أنواع المعاهدات أو وقفها، والتي أسلفنا الحديث عنها تنتهي، وتعود هذه الأوضاع إلى حالتها الأصلية، وإن كانت بعض صور الاتفاقات تخضع لما يتفق عليه الأطراف.

٣ - كان الفقه التقليدي يقرر حصانة كاملة لأية أخطاء ارتكبت من الأطراف المتحاربة أثناء الحرب، بعد إبرام الاتفاقية، مثل ارتكاب جرائم الحرب، أو مخالفة قواعدها، ولكن ذلك قد تغير الآن، بما قرره المادة (٣) من اتفاقية لاهاي السادسة، من ضرورة التعويض عن هذه الأخطاء.

٤ - تبادل الأسرى، ويعتبر ذلك من أهم الآثار التي قررتها اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩، حيث قررت ضرورة أن يتم ذلك دون تأخير بمجرد انتهاء أعمال القتال، وواضح أن مثل هذا الأثر ينبغي أن يترتب على اتفاقية السلام، ولكن تجربة الحرب العالمية الثانية هي التي جعلت عاقدى اتفاقيات جنيف لا يربطوا تبادل الأسرى بمعاهدات السلام إذا كانت الظروف تدل على أنها لن تبرم بسرعة، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك وضع النص على ضرورة أن يتم فك الأسرى وتبادلهم في أسرع وقت بعد توقف القتال الفعلي.

تنفيذ معاهدة السلام :

من القواعد الأساسية التي تخضع لها معاهدات السلام مثلها في ذلك مثل كل الاتفاقيات الأخرى، أن يتم تنفيذها بحسنية.

ومع ذلك، فنظراً للآثار الخطيرة التي تترتب على اتفاقيات السلام، وجب التنبيه إلى بعض المسائل المتعلقة بتنفيذها، وأهمها :

١ - ينبغي التخلي عن الأقاليم المستعمرة، كما ينبغي دفع تعويضات الحرب وينبغي أن ترسم خطوط الحدود بالنسبة للأقاليم التي تتخلى عنها دولة الاحتلال وكذلك كافة المسائل المماثلة.

٢ - قد يقتضى تنفيذ هذه المسائل إبرام عددًا من الاتفاقيات التنفيذية التى تتولى تصفية هذه المسائل بشكل تفصيلى.

وقد تثار صعوبات تتعلق بتفسير بعض نصوص هذه الاتفاقيات ينبغى أن تحسم عن طريق التحكيم، أو أى وسيلة أخرى لحسم النزاعات بالطرق السلمية يوافق عليها الأطراف.

٣ - ينبغى أن تتخذ ترتيبات معينة لمواجهة الحالة التى يبقى فيها الإقليم المحتل أو جزء منه فى يد الدولة حتى يتم تنفيذ اتفاقية السلام^(١).

٢ - التوقف الفعلى لأعمال القتال؛

رغم أن اتفاق السلام هو الوسيلة العادية لإنهاء الحرب، إلا أنه حدث فى كثير من الحالات، أن أدى توقف العمليات الحربية كلية بين الأطراف، إلى إنهاء الحرب، واستعادة العلاقات السلمية بينهم. ويضرب المثل دائماً لذلك بالحروب التى قامت وانتهت عام ١٧١٦ بين السويد وبولندا، وتلك التى انتهت عام ١٧٢٠ بين أسبانيا وفرنسا. وفى عام ١٨٠١ بين روسيا وبروسيا.

وإنهاء الحرب عن طريق التوقف البسيط لأعمال القتال، يثير خلافات شديدة حول دلالاته، إذ ربما يعتبره البعض من قبيل الهدنة، كما لا يعرف بالضبط مصير الاتفاقيات والعلاقات التى كانت قائمة قبل الحرب، وهل تعود لحالتها أم لا. ويرى رأى الراجح أنها تعود إلى حالتها، وإن كان وضع الأقاليم المحتلة. وتعويضات الحرب، وكثير من المشاكل التى ترتبط بها تحتاج إلى اتفاقات خاصة لحسمها.

(١) راجع تفصيلات واسعة عن هذا الموضوع فى مؤلفنا، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على ضوء أحكام القانون الدولى، مطبعة نهضة مصر، ١٩٨٠، ص ١٦ وما بعدها.

٤ - الإخضاع^(١) :

يتحقق للعدو إخضاع خصمه وإنهاء الحرب بعد هزيمة القوات المسلحة واحتلال الإقليم، ثم القضاء على وجوده وضم الإقليم المحتل له .

وبالرغم من أن الهزيمة الكاملة للعدو، مع إفناء قواته المسلحة تنهى القتال بل ربما تنهى الحرب أيضاً، إلا أن الإنهاء الكامل للحرب ربما لا يتحقق، ويتوقف ذلك على إرادة المنتصر وعلى الوضع الذى يحدده لثمار حربه : فإذا كان لا يرغب إلا فى القضاء على حكومة هذه الدولة أو تغيير نظامها، فأمامه طريق اتفاقية السلام .

أما إذا كان يرغب فى أن يأخذ إقليم الدولة المهزومة كله، فإنه يقوم بضمه، وينهى الحرب عن طريق الإخضاع الكامل للعدو له .

وقد تغيرت هذه الأحكام حديثاً بمنع الحرب تماماً من ميثاق الأمم المتحدة كما ذكرنا من قبل، ومنع ترتيب أى مكاسب عن طريق القوة، وبالتالي فالإخضاع مثل الاحتلال الحربى الآن، لا يكون إلا مؤقتاً، وحتى تتوصل الأطراف إلى تسوية لمشاكل الحرب عن طريق معاهدات السلام، أو بحلول تساعد المنظمات الدولية على تحقيقها .

أسباب انتهاء القتال (الحرب) فى الإسلام^(٢) :

وتنتهى الحرب فى الإسلام بطرق متعددة أهمها: الدخول فى الإسلام بمجرد قبول العدو للإسلام تصبح بلاده دار إسلامية يجرى عليها حكم الإسلام وتطبق فيها قوانين الإسلام وأحكامه .

(١) Subjugation.

(٢) يراجع : د. وهبة الزحبي، آثار الحرب فى الفقه الإسلامى ص ٦٤٨ وما بعدها . الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية فى الإسلام، دار الفكر العربى ص ١٠٧ وما بعدها .

ويشير لذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... ﴾ (١).

وفى إنهاء الحرب والقتال باعتراف الإسلام دليل قوى وواضح على أن الهدف من القتال أو الحرب ليس هو الحصول على منافع مادية أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية كما هو الحال اليوم فى الحروب الحديثة .

ومن الممكن أن ينتهى القتال بالصلح مع العدو . وذلك بعقد اتفاقية مع العدو يتقرر فيها انتهاء الحرب والعودة إلى العلاقات السلمية ، وقد صالح الرسول ﷺ قريشاً عام الحديبية ، ولم يكن الصلح لضرورة ، بل إنه كان صلحاً ظاهره الإجحاف بحقوق المسلمين ، وقد صرح القرآن بوجوب الوفاء بكل عهد ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ ، يقول الرسول ﷺ فى ذلك :
«وفوا لهم واستعينوا بالله عليهم».

والالتزام بالعهد فى صلح مع غير المسلمين لا يمنع الحذر المستمر واليقظة الدائمة ، فإن تبين أنهم يستعدون فعلاً للانقضاض على المسلمين يطرح لهم عهدهم مع بيان الأسباب المبررة ليكونوا على علم ، وليستطيعوا الرد إذا لم تكن الأسباب صحيحة (٢).

ومن الممكن أن تنتهى الحرب بالاستسلام : أو بهزيمة أحد الفريقين : فإذا كانت الهزيمة للمسلمين فإن الإسلام دين عزة وكرامة ولا يقبل للمؤمن الاستسلام للظلم والمهانة والذلة ، ولما هزم المسلمون فى غزوة أحد جمع النبى ﷺ متفرق الجيش ولم شمله وأراد أن يتبع به المشركين .

(١) النساء : ٩٤ .

(٢) أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الإسلام ص ١١١ . وحول الصلح فى فقه المذاهب الإسلامية يراجع : بداية المجتهد نهاية المقتصد ، ابن رشد القرطبي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . ج١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

أما إذا استسلم العدو فمن الواجب على المسلمين أن يقيموا العدالة مع عدوهم ويمتنع القتل والقتال والفساد والإفساد، وهذا ما فعله الرسول ﷺ عندما دخل مكة فاتحاً واستسلم أهلها، إذا به يقول لهم: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن. ومن امتنع عن القتال فهو آمن. ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن». بل يزداد رحمة عليهم وشفقة بهم فيقول: «ما تظنون أني فاعل بكم» قالوا أخ كريم وابن أخ كريم، قال لهم قوله الكريم: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»^(١).

ومن الممكن أن ينتهي القتال بالهدنة أو المهادنة: وهي ترك القتال فترة قد تنتهي بالصلح حيث تقرر النفوس ويكون التدبير للموقف، وربما تعود النفوس إلى رشدتها وربما استؤنف القتال بعدها^(٢).

وقد أجاز الهدنة البعض ابتداء من غير سبب إذا رأى ذلك الإمام مصلحة للمسلمين، وأجازها آخرون في حالة الضرورة الداعية أهل الإسلام من فتنة أو غير ذلك. وكان الأوزاعي يجيز أن يصلح الإمام الكفار على شيء يدفعه المسلمون إلى الكفار إذا ما دعت إلى ذلك ضرورة فتنة أو غير ذلك من الضرورات: وقال الشافعي: لا يعطى المسلمون الكفار شيئاً إلا أن يخافوا أن يصطلحوا لكثرة العدو وقتلهم أو لمحنتهم نزلت بهم، وممن قال بإجازة الصلح إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك كالإمام مالك والشافعي وأبو حنيفة. إلا أن الشافعي لا يجوز عنده الصلح لأكثر من المدة التي صالح عليها الرسول ﷺ الكفار عام الحديبية^(٣).



(١) يراجع في فتح مكة: السيرة النبوية لابن هشام تعليق وتحقيق محمد خليل هراس، مكتبة زهران، المجلد الثاني ج٤ ص ٣ وما بعدها.

(٢) أبو زهرة ص ١٠٧.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج١ ص ٣٨٧ . ٣٨٨.